المنظمات الدولية والمساعدات الإنسانية: بين تقديم الإعانات وتسييس المساعدات

International Organizations And Humanitarian Assistances : between subsidies and politicization of aids

لبنى جصاص [1]
جامعة باجي مختار- عنابة
loubnadjessas@gmail.com

مراد شحماط
جامعة باجي مختار- عنابة
chahmat.mourad@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2018/12/06 **تاريخ القبول: 2019/01/08**

الملخص:

تعد المنظمات الدولية أحد الفواعل البارزة في العلاقات الدولية منذ منتصف القرن الماضي. فهي تعمل على تدعيم التعاون بين الدول والعمل على تحقيق الاستقرار والسلام في النظام الدولي، و الذي يتأتى من خلال الحفاظ على الإنسان -الفرد وصيانة حقوقه وحمايته من كل مظاهر الهوان والضرر التي قد تلحق به سواء لأسباب طبيعية مرتبطة بالكوارث الطبيعية أو بفعل الإنسان في حد ذاته مثل الصراعات والنزاعات. وفي مواجهة مخلفات هذه الظواهر البيئية والإنسانية تتحد جهود العديد من الأطراف والشركاء، وهنا تأتي المنظمات الدولية في مقدمتها بحكم ما تتميز به من خصائص تسهم في تحقيق الأداء الفعال للمساعدات الإنسانية.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في حقيقة المساعدات الإنسانية التي تتقدم بها المنظمات الدولية، التي يشوبها في بعض الأحيان الغموض والشك، حيث

[1]- المؤلف المراسل.

ينظر إليها باعتبارها من وسائل الضغط ومعبرا للتدخل وهذا ما يجعل من المساعدات الإنسانية كعمل إنساني لعبة خاضعة للحسابات السياسية والتوافقات المصلحية، وهو ما يمكن أن نفسر من خلاله استمرار العديد من الأزمات الإنسانية.

الكلمات المفتاحية: المنظمات الدولية، المساعدات، الأمن الإنساني، السلام، النظام الدولي.

Abstract

The international organizations are amongst the most prominent actors in international relations since the middle of the last century. They aim to strengthen cooperation between countries and work towards achieving stability and peace in the international order. Such stability and peace can only be achieved by preserving the individuals, safeguarding their rights and protecting them from all forms of humiliation and damage occur, that would be caused by natural disasters, or individuals themselves such as conflicts.

To face the remnants of these environmental and humanitarian phenomena, the efforts of many actors and partners are united. Here, the international organizations come in the first position due to their characteristics that contribute to the effective performance of humanitarian assistance.

This paper aims at investigating how humanitarian assistance is provided by international organizations; sometimes it is seen ambiguous and suspicious. They are considered as a tool of pressure and a means of intervention. This makes humanitarian assistance as a game and subject to political calculations and consensus.

Keywords: International organizations, aids, human security, peace, international order.

ساهمت التحولات العالمية بنهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين في رسم مسارات جديدة لمختلف فواعل النظام الدولي، وذلك من

حيث طبيعة الوظائف المنوطة بهذه الفواعل، وكذا بأدوات وآليات تحقيق هذه الوظائف على أرض الواقع، فتداخلت أدوار الفواعل في أحيان وتقاطعت في أخرى لدرجة لم يعد من السهل بما كان الفصل بين الوطني والعالمي، وبين ما هو من اختصاص الدول وما هو من اختصاص الفواعل ما فوق وما تحت الدول.

ومن أكثر المواضيع التي تثير إشكالية النطاق والنوايا ومستوى التدخل، تلك المواضيع المتعلقة بقضايا الأمن الإنساني والتضامن العالمي والمساعدات الإنسانية، وذلك لظاهرها المخبر عن النية الحسنة وباطنها الذي يحمل في طياته الكثير من الخبايا وعلامات الاستفهام المرتبطة بالنية الحقيقية للفاعل وهدفه إن كان التدخل الإنساني أو تقديم المساعدات الإنسانية.

وفيما يخص هذه الأخيرة فغالبا ما ارتبطت بعمل المنظمات الدولية، وذلك لما تتمتع به من ميزات تجعلها أكثر قدرة على تقديم الإعانات وأكثر مصداقية في ذلك، إلا أن هذه الصورة تشوبها في أحيان كثيرة شكوك وظنون حول جوهر عمل هذه المنظمات وغاياتها من ذلك، وفي هذا الشأن انقسمت آراء الباحثين إلى تصورين أساسيين، أولهما يؤكد على استقلالية المنظمات الدولية عن أعضاءها، وهو ما يجعلها أقرب إلى تقديم الإعانات وفق لبعدها الإنساني الخالص، وتصور ثاني قائم على تبعية المنظمات الدولية للدول المنضوية تحتها، وهو ما يجعل "النية الشريرة" للدول حسب التفسير الواقعي تطغى على الجانب الإنساني في تقديم المساعدات، ويجعل هذه الأخيرة أقرب إلى عملية حسابية سياسية تخضع للمساومات والحسابات السياسية ناهيك عن الأمنية، وفي قضايا اللاجئين ومخلفات الصدامات والصراعات الداخلية في بعض الدول العربية بعد أحداث "الربيع العربي" أمثلة كثيرة.

هذا التصور دفع بنا إلى طرح إشكالية المنظمات وعلاقتها بالمساعدات الإنسانية في هذه المقالة وفق التساؤل التالي: كيف يؤثر تسييس المساعدات على عمل المنظمات الدولية في مجال تقديم المساعدات الإنسانية؟

لتحليل ومعالجة هذا الإشكال تم الاعتماد على ثلاثة محاور أساسية هي كالتالي:

1 -رؤية نظرية لدور المنظمات الدولية في مجال المساعدات الإنسانية
2 -حضور المنظمات الدولية في العمل الإنساني العالمي
3 -المنظمات الدولية واجهة لتسييس المساعدات الإنسانية

1ـ رؤية نظرية لدور المنظمات الدولية في مجال المساعدات الإنسانية

تشير المنظمات الدولية في تعريفها القانوني إلى تجمع عدد من الدول بصفة دائمة، وفق بناء مؤسساتي تراتبي، بغية تحقيق مجموعة من الأهداف حسب ما تحدده المعاهدة المنشأة للمنظمة.

والمنظمات الدولية يمكن تعريفها أيضا على أنها كيانات تتألف بشكل رئيسي أو حصري من الدول، ويتم إنشاؤها بموجب القانون الدولي، أين يعد إبرام المعاهدة أهم صورة لتشكل المنظمة، إلا أن ذلك لا ينفي وجود طرق أخرى لتأسيس المنظمات الدولية، ومع هذا تبقى المعاهدة المنشأة أفضل طريقة ليكون للمنظمة هوية قانونية مستقلة (https://bit.ly/2zJ7wYX).

وبرزت المنظمات الدولية كفاعل في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وتنامى دورها مع تزايد فعاليتها في معالجة بعض الإشكالات في النظام الدولي خاصة تلك المرتبطة بالمصلحة العامة للمجتمع الدولي، وذلك في إطار الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين باعتبارها منبرا للحوار والاتصال وإيضاح النوايا، ناهيك عن دفعها باتجاه تدعيم العلاقات التعاونية التكاملية بين الأطراف ما يحد من حجم الخلافات.

وتتمايز المنظمات الدولية في النظام الدولي وفق معيار النطاق الجغرافي إلى منظمات دولية وأخرى إقليمية، ومن حيث الاختصاص منظمات سياسية أمنية وأخرى اقتصادية وثالثة اجتماعية ثقافية، وحسب معيار العضوية منظمات دولية حكومية وأخرى غير حكومية، وبغض النظر عن هذه التصنيفات فإن مجال

المساعدات الإنسانية شكل أهم المهام والأدوار التي تضطلع بها المنظمات الدولية وذلك لمجموعة من العوامل نوجز بعضها فيما يلي:

- تفاقم حدة العنف داخل الدول لدرجة غياب كيان أو مؤسسة أو هيئة داخلية تقوم على تقديم المساعدة الإنسانية للمتضررين.
- عدم قدرة الدول بصورة منفردة على معالجة مخلفات الصراعات وحالات التهديد الأمني.
- تراجع دور الدولة في العديد من الأقاليم في إطار ما عرف بـ "الدول الفاشلة"، وانعكاس ذلك على الظروف الإنسانية.
- تدويل العديد من الصراعات الدولية وهو ما جعل من جهود المنظمات الدولية في المجال الإنساني ضرورة لا خيار.
- قدرة المنظمات الدولية على تفادي حساسية مبدأ السيادة في العلاقات بين الدول.
- قدرة المنظمات الدولية على توفير المساعدات الإنسانية.
- تنامي التيار المدعم للتنمية المستدامة ذات البعد العالمي.
- تنامي الأخطار والتهديدات والتحديات ذات المدى العالمي التي تمس بالفرد الإنسان بصورة مباشرة.

إلا أن اضطلاع المنظمات الدولية بهذه المهمة –تقديم المساعدات الإنسانية - أثار نقاش داخل الأوساط الأكاديمية، وحتى ضمن دوائر صنع القرار حول حقيقة عمل المنظمات الدولية في هذا الشأن، فمال الواقعيون إلى عدم استقلالية المنظمات الدولية عن الأعضاء المنضويين تحتها، وهو ما يجعل أي عمل تقوم به هذه المنظمات خاضع لإرادة أعضاءها، وبالضبط للقوة أو القوى المسيطرة على صناعة القرار داخل المنظمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن طبيعة العلاقة بين أعضاء المنظمة والدول ذات الحاجة للمساعدات الإنسانية تؤثر بشكل كبير على مسار وفعالية هذه المساعدات، وهكذا تحليل من شأنه تقديم تفسيرا مبدئيا لتعطل بل وفي أحيان عديدة عدم تدخل المنظمات

لتقديم مساعدات إنسانية في مناطق حرجة أو ما يعرف بأقاليم التنافس الدولي التي تشهد تضاربا في مصالح القوى الكبرى، ما يحد من نجاعة عمليات المساعدات الإنسانية.

في صورة أخرى أكثر تفاؤلا نجد الليبراليين الميالين إلى إمكانية تحقيق المنظمات الدولية لاستقلاليتها عن أعضاءها، إذا تمكنت من خلق شبكات تعاونية يصعب معها فك الارتباط، وهذه الاستقلالية من شأنها أن تلقي بضلالها على نشاطات المنظمات الدولية في مجالات عديدة، بما في ذلك مجال المساعدات الإنسانية.

كما يجادل الليبراليون خاصة أولئك المنتمين إلى النظرية الوظيفية، بإمكانية انتقال ولاء الأفراد من الدولة إلى المنظمات الدولية في حال تحقيق هذه الأخيرة لمطالب وحاجات الأفراد، وهو ما يضمن استمرارية وفعالية المنظمات خاصة الإقليمية منها، وهذا ما قد يمنحها فرصة لتغيير قواعد اللعبة الدولية من خلال التقليل من هيمنة وسيطرة الدولة على مجال العلاقات الدولية.

وقد تدعمت هذه النظرة بعد نهاية الحرب الباردة، أين أخذت المساعدات الخارجية طابعا أكثر تنموية، وأقل تسييسا من حيث استهداف القضاء على الفقر والنهوض بالدول النامية اقتصاديا واجتماعيا (يونس، 2017، 19)، وهو الأمر الذي قرب بين المنظمات الدولية من جهة والأفراد من جهة أخرى، وقد أشار التقرير السنوي للبنك الدولي سنة 2011 إلى أن المساعدات الخارجية تسهم في البناء المؤسسي للدول الفقيرة والهشة، ومنه الحيلولة دون تجدد الصراعات الداخلية (يونس، 20).

وهذا ما أصطلح عليه بمفهوم المساعدات الجديدة الذي يهدف إلى أن تكون أي مساعدات جزءا من أدوات سياسية ودبلوماسية وعسكرية لتحقيق هدف وقف الصراع أو إحلال السلام، من منطلق أن حقوق الإنسان تعني الحفاظ على حياة الفرد وتحقيق التنمية له (يونس، 24).

يدعم هذا التوجه الأرقام الأولية للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2016، بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية أن المعونة الإنسانية والإنمائية تواصل الارتفاع على حد السواء، أين ارتفعت المساعدات الإنسانية كنسبة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية من 7 %عام 2007 إلى 15 % عام 2016(unocha ،2018, 13) .

الأمن الإنساني: تصور نظري لواقع إنساني

دفع ارتفاع معدلات الضحايا والمتضررين من النزاعات الأهلية والدولية بالمنظومة الدولية إلى البحث في طرق وصيغ جديدة لحماية الإنسان، بصرف النظر عن الحدود القانونية للدولة وحق التدخل في إطار ما أصطلح عليه بـ "تدويل السيادة" و"التدخل الإنساني" وتدعيم ذلك بمفهوم آخر هو "الأمن الإنساني".

وتم طرح مفهوم الأمن الإنساني كنتيجة حتمية لبروز تحديات وتهديدات غير عسكرية على شاكلة التلوث البيئي تنامي ظاهرة الفقر، انتشار الأمراض المعدية، الأزمات المرتبطة بتقلص مصادر الطاقة والمياه، الكوارث الطبيعية...إلخ، وتشكل هذه التحديات وغيرها تهديدا حقيقيا للفرد -الإنسان والدولة على حد سواء، ما استدعي ضرورة تضافر جهود جميع الفواعل والأطراف في الساحة الدولية، وما يؤكد ذلك قول عالم الاجتماع الأمريكي دانييل بال Danial Bell "الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى وأكبر من أن تتعامل بفعالية مع المشكلات الصغرى".

بداية الطرح الأكاديمي لمفهوم الأمن الإنساني لم تكن وليدة تسعينيات القرن الماضي، ففي سنة 1966 طرح W. E. Blatz رؤيته حول الأمن الفردي Individual Security وذلك في كتاب له بعنوان الأمن الإنساني: بعض التأملاتHuman Security: Some Reflections ، أكد أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أن الأفراد آمنين، كما استخدم المفهوم في تقارير بعض اللجان في سبعينيات القرن العشرين، مثل جماعة نادي روما واللجنة المستقلة للتنمية الدولية واللجنة المستقلة لنزع السلاح والقضايا الأمنية، أين

أكدت على حقوق الفرد في الأمن، كما نجد جذور المفهوم في اتفاقيات حقوق الإنسان مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، وكذا اتفاقيات الحقوق المدنية والسياسية و لاقتصادية لسنتي 1967 ،1969 (عرفة، 2016).

وقد برز المعنى الحقيقي للمفهوم من خلال تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة في

عام 1994* الصادر عن برنامج التنمية للأمم المتحدة UNDP وجوهره هو الفرد، إذ يعني التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، وإنشاء مؤسسات تأمينية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية مع البحث عن سبل تنفيذها .

وقد حدد التقرير نطاق الأمن الإنساني ليشمل سبعة مجالات: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي (Amitav, 492).

وتبعا لذلك أردفت العديد من التعريفات بشأن الأمن الإنساني نذكر منها بداية تعريف محبوب الحق: "الأمن الإنساني لا يتعلق بالقلق بشأن الأسلحة، إنه مصدر قلق للكرامة الإنسانية... وتبعا لذلك فهو طفل لم يمت، هو مرض لم ينتشر، هو توتر عرقي لم ينفجر، هو منشق لم يُسكت، وهو روح إنسانية لم يتم سحقها." (Amitav,493). ويشير مفهوم الأمن الإنساني حسب ما أشار إليه وزير الخارجية الكندي ليود أكزورتي Lioyd Axworthy وأحد المؤسسين لهذا المفهوم في العلاقات الدولية أنه: " يعني حماية الأفراد من التهديدات سواء كانت مرفوقة بالعنف أم لا، فالأمر يتعلق بوضعية أو بحالة

* ظهر مفهوم الأمن الإنساني كجزء من مصطلحات النموذج الكلي للتنمية الذي تبلور في إطار منظمة الأمم المتحدة UN من قبل محبوب الحق وزير المالية الباكستاني الأسبق، وبدعم من الاقتصادي أماريتا صون (الحاصل على جائزة نوبل سنة 1998).

تتميز بغياب المساس بالحقوق الأساسية للأشخاص، بأمنهم وحتى بحياتهم." (منصر، 2008، 14)

وحسب تعريف Kanti Bajpai فإن الأمن الإنساني يتصل بحماية السلامة الشخصية للفرد والحرية من التهديدات المباشرة وغير مباشرة للعنف..وتعتبر الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الأخرى في المجتمع المدني مركبات حيوية في تجسيد الأمن الإنساني (Annan,2001, p6).

وفي نظرة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان فإن الأمن الإنساني في معناه الواسع يفوق غياب الصراع العنيف ويشمل حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والوصول إلى التعليم والرعاية الصحية وضمان حصول كل فرد على الخيارات والفرص التي تمكنه من تحقيق حاجياته ورغباته، وأكثر من ذلك يجب أن يمضي هذا الاتجاه بصورة تحد من الفقر وتساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، ومنع الصراعات، التحرر من الحاجة، والتحرر من الخوف، وحرية الأجيال القادمة في وراثة بيئة طبيعية صحية(Annan, p01) .

فالأمن الإنساني يدور حول نوعين من التهديدات:

- التهديدات الأمنية المزمنة: ممثلة في الجوع، المرض والعنف ضد المرأة.
- التغييرات المفاجئة والمؤلمة: ممثلة في عواقب الصراع والكوارث الطبيعية والانكماش الاقتصادي المفاجئ (https://bit.ly/2AZ3QBU)
- أما عن خصائص الأمن الإنساني فقد حددتها كل من نيللي كمال الأمير وهدى نيتكيس فيما يلي:
- الأمن الإنساني له بعد عالمي نتيجة لعالمية تهديداته .
- تحقيقه عن طريق الوقاية بدلا من التدخل اللاحق.
- أساسه الفرد: فهذا الأخير هو محور تركيز أي سياسة تنموية أو أمنية، فالأمن الإنساني حول تمركز فكرة الأمن من الدولة إلى الفرد.

- لا يحل محل الأمن القومي فهو مكمل له.
- يرتكز إلى جانب حماية أمن الأفراد ، التمكين ووسيلته هي التعليم لخلق أجيال قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية.
- يرتكز على التنمية لتحقيقه، إلا أنه يختلف عن مفهوم التنمية البشرية وحقوق الإنسان ولا يعني بالضرورة التدخل الإنساني(متيكيس، الأمير، 2005، 263 -266).
- يتعلق الأمن الإنساني بحماية الفرد بصرف النظر عن مقدسية الحدود، وهذا ما أكده تصريح الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1999: " إن الكائن الإنساني هو مركز كل شيء، وحتى تصور السيادة الوطنية فهو منشأ من أجل حماية الفرد، والذي يعد سبب وجود الدولة وليس العكس، وإنه من غير المقبول رؤية حكومات تسلب حقوق مواطنيها تحت حجة السيادة"(منصر، 15).

بالعودة لتعريف الأمن الإنساني وخصائصه يتبين أن المنظمات الدولية هي الأكثر فعالية في تحقيق جوهر الأمن الإنساني، فانتشار هذا الأخير يرجع في درجة منه إلى تنامي دور المنظمات الدولية الحكومية منها والغير حكومية في المجالات ذات الارتباط المباشر بحماية الفرد - الإنسان، وعليه وجب على المجتمع الدولي العمل على ايجاد الصيغ والأطر القانونية والسياسية اللازمة لتفعيل حقيقي لمفهوم الأمن الإنساني من خلال ربطه أكثر بهيئات وتنظيمات أقل "دولاتية" وأكثر "إنسانية".

وما تشهده اليوم اليمن وغيرها من الدول من مجاعة وانتشار للأمراض المعدية يتطلب تدخل دولي إنساني حقيقي وفعال وتفعيل لجوهر الأمن الإنساني، بغض النظر عن الحسابات السياسية لقوى داخلية وأخرى إقليمية وثالثة دولية.

2ـ حضور المنظمات الدولية في العمل الإنساني العالمي

إن الأرقام المخيفة والمتزايدة المعلن عنها من قبل هيئة الأمم المتحدة وهيئات أخرى عن المتضررين عالميا في مناطق الصراعات والكوارث، تدعو إلى ضرورة

تكثيف جهود مختلف الفواعل من منظمات دولية حكومية وغير حكومية، دول، شركات، وأفراد لرفع الضرر عن الفرد -الإنسان وبعث الحياة من جديد.

فحسب ما جاء في التقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فإن عدد المحتاجين عبر العالم بلغ إلى غاية نهاية عام 2017 ما تعداده 135.7 مليون، وقد تلقى 90.9 مليون شخص للإغاثة في مناطق مختلفة من العالم، وفق خطط الاستجابة المنسقة من خلال الأمم المتحدة، خاصة في كل من جنوب السودان، اليمن، سوريا، شمال شرق نيجيريا، الصومال، ناهيك عن مساعدة اللاجئين الفارين من أعمال العنف في ميانمار، هذا بالإضافة إلى تقديم المساعدات لمواجهة مخلفات الكوارث الطبيعية خاصة الأعاصير(unocha ، 03)

وعلى سبيل المثال فإن الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة قد دأبوا على تقديم المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء ليبيا بعد أحداث "الربيع العربي"، أين قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بتوفير الدعم النفسي والاجتماعي لما يزيد عن 2,616 طفلا، ومن جانبها قامت منظمة الصحة العالمية بتوفير الأدوية الأساسية والإمدادات الطبية للمستشفيات والمرافق الصحية في جميع أنحاء ليبيا لمساعدة أكثر من 140,000 شخص، هذا ناهيك عن الدعم التي تقدمت به مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين(النشرة، 2016، 1)

ويوجد في ليبيا ما يقارب 25 هيئة بين وكالات وصناديق وبرامج للأمم المتحدة، من ضمنها بعثة المنظمة الدولية للهجرة، إضافة إلى المؤسسات المالية الدولية تحت مظلة فريق الأمم المتحدة في ليبيا بقيادة المنسق المقيم وأيضا كمنسق للشؤون الإنسانية، حيث تنفذ الأنشطة الإنسانية تحت رعايته، هذا إلى جانب المساعدات خاصة الصحية منها التي تتقدم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر كمنظمة غير حكومية (القنطري، 2017، 3-4).

كما أن الوضع في اليمن يثير قلقا كبيرا ووضع إنساني كارثي، حيث يبلغ عدد المحتاجين به 22 مليون شخص من أصل 27,5 مليون شخص أي ما يعادل 80/ من إجمالي السكان، كما يسجل معدلات مجاعة الأسوء في العالم إلى جانب تفشي الأمراض المعدية بأنواعها بين مختلف شرائح المجتمع، فهناك ما يربو عن 14 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، منهم 3,3 مليون شخص يعانون من سوء التغذية الحاد، بما فيهم 462 ألف طفل يعانون سوء التغذية الوخيم، و14,4 مليون شخص يفتقدون إلى مصارد مياه شرب آمنة والصرف الصحي، كما يفتقر 14,7 مليون شخص للرعاية الصحية. هذا ناهيك عن تسجيل معدلات كارثية فيما ارتبط بتهديم مرافق البنية التحتية خاصة تلك المرتبطة بالقطاع الصحي والتعليمي من مستشفيات ومدارس، إلى جانب قتل آلاف المدنيين ونزوح الملايين منهم، وتضرر آخرين من قطع سبل العيش وانهيار السوق ما دفع بهم للاعتماد الكلي على المساعدات الإنسانية، والأرقام في تزايد رهيب مع تواصل الصراع في اليمن (yemen,2017, 5-6)

والحال ليس ببعيد في سوريا والعراق عن الوضع الإنساني في باقي الأقطار العربية، إذ يقدر عدد المحتاجين للمساعدة الإنسانية بسوريا بـ 12,2 مليون نسمة، وفي العراق بـ 5,2 مليون نسمة (MENA report,2015 ,p 05).

ووفقا لنظام دليل إدارة المخاطر الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن الدول التي تعاني من مخاطر عالية جدا شبه مؤكدة من الاحتياجات الإنسانية الشديدة المستمرة في عام 2018 هي الصومال، جنوب السودان، تشاد، أفغانستان، جمهورية إفريقيا الوسطى، اليمن والنيجر، الكونغو الديمقراطية، السودان وسوريا والعراق*، أما الدول المعرضة لخطر كبير أو احتمال الخطر الكبير هي ميانمار، باكستان وأثيوبيا، هايتي، نيجيريا، الكاميرون، ليبيا، مالي، موزمبيق، أوغندا وكينيا، بنغلادش،

* تقرير لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي 2018 يتضمن معطيات أكثر توضيحا للوضع الإنساني في هذه الدول.

بوروندي، تنزانيا، اريتريا، موريتانيا، بابوا غينيا الجديدة، كولومبيا، كوت ديفوار، الهند، أوكرانيا، بوركينافاسو، غواتيمالا، غينيا بيساو، أنغولا، الكونغو، جيبوتي، الفلبين، سيراليون، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، نيبال، ليبيريا، زيمبابوي وغينيا وإيران، مدغشقر، رواندا، تركيا (unocha, 20)

يخضع عمل المنظمات للعديد من الإشكالات، وما يزيد منها صعوبة تغطية جميع حالات الإغاثة، كون أن العديد من الأزمات الإنسانية أصبحت طويلة الأمد بحيث تبدو دائمة، فهناك 19 خطة من خطط الاستجابة الإنسانية البالغة 21 خطة -المعروضة من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - تتعلق بالأزمات الإنسانية التي استمرت لمدة خمسة سنوات وأكثر، كما تم رصد ثلاث حالات تطلبت إصدار خطط إنسانية كل عام لمدة 18 عاما على الأقل، ألا وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان، والصومال . (unocha, 09)

هذا التوجه الإنساني في عمل المنظمات الدولية وفي مقدمتها هيئة الأمم المتحدة ليس بالجديد، فمع انتهاء الحرب العالمية الثانية تزايدت الجهات الإغاثية في إطار حماية حقوق الإنسان مع اتفاقيات جنيف الأربعة سنة 1949[**]، أين تأسست العديد من الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، من بينها وكالة اليونيسيف 1946، مفوضية شؤون اللاجئين[***] عام 1950،

[**] اتفاقيات جنيف عبارة عن أربع اتفاقيات دولية تمت الأولى منها في 1864 وآخرها سنة 1949 تتناول حماية حقوق الإنسان الأساسية في حالة الحرب، وألحق باتفاقية جنيف ثلاثة بروتوكولات وهي عبارة عن إضافات وتعديلات للاتفاقية الأصلية ما بين عامي 1977 و2005.

[***] وكالة اليونسيف هي منظمة تابعة للأمم المتحدة هي الوكالة الحكومية الوحيدة المكرسة للأطفال على وجه الحصر، والمفوضة من قبل حكومات العالم لتعزيز وحماية حقوق الأطفال ورفاهيتهم، أما مفوضية شؤون اللاجئين هي إحدى منظمات الأمم المتحدة أنشأت بهدف حماية ودعم اللاجئين بطلب من حكومة ما، أو من الأمم المتحدة نفسها، وتساعد اللاجئين في إتمام عودتهم الاختيارية إلى أوطانهم، أو الاندماج في المجتمعات المستقبلة، أو أعادة التوطين لبلد ثالثة.

إطلاق برنامج الأغذية العالمي لمكافحة الجوع في عام 1962 (حنفي، 2015، 24) . فهيئة الأمم المتحدة ينظر إليها كلاعب دولي لديه الخبرة والقدرة على تقديم المساعدات، من منطلق حيادي، فهي شريك يمكن أن تعتمد عليه الدول في التخفيف من المعاناة وتحقيق التعاون في تقديم الاستشارات الفنية مع الحفاظ على خصوصية الدول ودون التدخل في شؤونها الداخلية (القنطري، 07)، وهذا الحديث عن الأمم المتحدة ودورها في مجال تقديم المساعدات الإنسانية لا ينفي دور المنظمات الأخرى في ذات المجال الحكومية منها وغير حكومية خاصة مكتب الشؤون الإنسانية للاتحاد الأوروبي، الصليب الأحمر والهلال الأحمر وغيرهم.

من جهة أخرى لا يرتبط العمل الإنساني بالجوانب المادية منه فقط (غذاء، لباس، دواء...) فالإنسان مادة وروح، ولهذا فالعمل الإنساني عليه أن يذهب أبعد من مجرد تقديم الإعانات المادية التي هي مهمة في بقاء الإنسان على قيد الحياة، وإنما وجب أيضا الانتباه إلى الشق المتعلق بالعناية الفكرية للإنسان من خلال تقديم المساعدات التي تسمح للفرد خاصة الأطفال بالتعلم وإقامة نشاطات فكرية جماعية تعدل من نفسية الأفراد، وهذا جوهر العمل الإنساني.

3ـ المنظمات الدولية واجهة لتسييس المساعدات الإنسانية

غالبا ما تكون المساعدات ذات بعد سياسي مصلحي خاص بالدول المانحة وفي التاريخ العديد من الأمثلة الدالة على ذلك، وهنا يستحضرني مبدأ ترومان ومشروع مارشال* الذي قدمت من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات مادية لعدد من الدول الأوروبية بناء على اعتبارات سياسية محضة، ارتبطت في

* مبدأ ترومان هو مبدأ أعلن عنه هاري ترومان في 12 مارس 1947، تضمن هذا المشروع تقديم مساعدة مالية لليونان وتركيا حيث طلب ترومان من الكونغرس تقديم مساعدة بقيمة 400 مليون دولار من اجل تقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية لليونان وتركيا اللتان تحاربان الشيوعية. أما مشروع مارشال اقترح من قبل وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال صدر رسميا باسم برنامج الانتعاش الأوروبي، وهو برنامج اقتصادي لتشجيع الدول الأوروبية على العمل معًا للإنعاش الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية.

شق منها بتقوية حليفها الأول في مواجهتها مع الاتحاد السوفياتي، وفي شق ثاني خلق سوق أوروبية شكلت منفذا للسلع الأمريكية وسوقا استهلاكية موازنة مع الاقتصاد الأمريكي.

ويستمر الوضع حاليا في المستعمرات التقليدية للقوى الغربية خاصة في القارة الإفريقية، أين تشكل معظم النشاطات الإنسانية في عدد كبير من هذه الدول واجهة للحفاظ على الوجود التقليدي وضمان تبعية هذه الدول بطرق جديدة.

فالدول المسيطرة على دواليب اتخاذ القرار داخل المنظمات تجعل من المساعدات الإنسانية خاضعة للمساومات والتسييس وفق المصالح الذاتية لهذه الدول وموقفها من الدول المتلقية لهذه الإعانات الإنسانية، وهو ما يجعل هذه الأخيرة عرضة للاستغلال السياسي بشكل مباشر من قبل أطراف الصراع، أو غير مباشر عبر تحكم الخيارات السياسية في التوزيع غير المتكافئ للمساعدات(حنفي، 23)، في ضوء أن المساعدات الإنسانية تشكل موردا من الخارج قد يؤثر في سياق الصراع، وتوازنات أطرافه الداخلية وارتباطاتها بالقوى الخارجية(حنفي، 24).

وهذا ما يجعل المساعدات الإنسانية تحت رهان الحسابات السياسية ولعبة الصراع الدولي، أين تكون الجهات الفاعلة خارجيا في الصراعات أقل قلقا بشأن التكاليف البشرية والاقتصادية حيال النزاع الممتد، ناهيك عن غياب الرغبة في التوصل لاتفاق سلام دائم، ولهذا تتوقع العديد من الدراسات تنامي معدلات المساعدات الإنسانية في المناطق النزاعية والصراعية، خاصة فيما ارتبط بالنازحين داخليا في دول الصراع، أين بلغ عدد النازحين المرتبطين بالنزاعات والعنف 40.3 مليون شخص في نهاية عام 2016 (unocha, 25) .

كما أن **تمويل** المنظمات الدولية ينقص من استقلاليتها ويحد من عمل المنظمات ويجعل عملها الإنساني خاضع لحسابات سياسية، وهذا ما تثبته تصريحات العديد من المتضررين في أقاليم مختلفة من العالم ونأخذ من الأزمات الراهنة في المنطقة العربية مثلا عن ذلك، فقد أعرب العديد من اللاجئين

السوريين في لبنان أنهم شعروا أنهم لم يتلقوا المساعدة الإنسانية من بعض المنظمات المحلية على خلفية انتماءاتهم السياسية أو الدينية، كما أن مناطق سورية عديدة عرفت منع المساعدات الإنسانية عنها بسبب رفض الأطراف المتحاربة وصول خدمات الإغاثة للأفراد الذين ينتمون إلى فصائل سياسية أو طوائف دينية بعينها.

كما تحدث اللاجئون الارتريون باليمن عن شعورهم بالقهر وانعدام الكرامة جراء المعاملة التفضيلية المتصورة لدى المنظمات الإنسانية للاجئين الصوماليين مقارنة باللاجئين الآخرين من البلدان العربية، كما أعلنت أقلية يمنية نازحة ملاحظاتها الشبيهة بالتمييز ضدها. وهذه الاختلافات في صورة منها تعبر عن وضع بعض الحكومات سياسات مختلفة بشأن ما يحق للاجئين الحصول عليه على أساس الجنسية (MENA, 11).

وهذا المنحى كان له أثره المباشر على عمل المنظمات من حيث تقديم المساعدات الإنسانية وصار ينظر إليه بنوع من الريبة، حيث يعتبر البعض أن عمل المنظمات تعدى العمل الإنساني إلى محاولة تضليل الرأي العام العالمي، خاصة من خلال التقارير التي تنشرها والتي تستهدف في أحيان كثيرة قضايا بعينها ومناطق محددة دون إعطاء الصورة العامة للوضع الإنساني، وأكثر من ذلك وصفت أعمال بعض المنظمات من قبل بعض المراقبين على أنها وسائل وإدارات استخباراتية كما كان الحال في السودان والصومال والعراق وغيرها من الدول، أين ارتبط عمل هذه المنظمات بأهداف مصلحية لدول بعينها.

وأكثر من ذلك هناك بعض المنظمات من تستغل الوضع الإنساني للحصول على تمويل يوظف لاحقا بطريقة برغماتية، وهذا ما عبرت عنه الصحفية الهولندية ليندا بولمان في كتابها "قافلة الأزمة" أن المساعدات الإنسانية تحولت إلى صناعة رائجة، حتى أن بعض المساعدات وجدت معروضة للبيع في العديد من أسواق دول الأزمات(https://bit.ly/2RWMHn6)، ويؤكد ذلك تصريح في شأن الأوضاع الإنسانية في اليمن تقدم به مصطفى نصر رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، الذي لم يستبعد فيه أن يكون هناك

تواطؤ بين بعض المعنيين بالإشراف والتوزيع للمواد الإغاثية وبين مافيا المتاجرة بالمساعدات(الكمالي ،2016،)وهذا ما يفسر استمرار الأزمات الإنسانية رغم برامج المساعدات الإنسانية المكثفة، فالأمر مرتبط بعدم الكفاءة في توزيع تلك المساعدات.

كما أن المساعدات التي تقدمها المنظمات هي مساعدات نوعية لا ترتبط بالحاجيات الحقيقية للأفراد ومتطلبات المجتمع، فهي أقرب للوصفات العلاجية التخذيرية التي توقف الألم لفترة دون أن يكون هناك علاج نهائي، وهذا ما يجعل مجتمعات الأزمات في حاجة دائمة لا تقوى على النهوض وإحداث التغيير وفي تبعية دائمة للآخر، فقد أدت المساعدات الإنسانية في حالات عديدة إلى القضاء على الإنتاج المحلي من الغذاء وأسهمت في تمويل الحروب الأهلية وخلق حالة من الأزمة الغذائية الدائمة، فالمساعدات الإنسانية يجب أن تقوم على أسس مدروسة ووفق مقاربة شاملة لا تشمل رمي أكياس الغذاء والدواء للمتضررين بصورة عشوائية غير مدروسة.

كما أن بعض المنظمات تسعى عمدا إلى تقديم المساعدات في مخيمات خارج حدود دول الأزمات تحت ذريعة الأمن، دون الاهتمام بمعالجة الأزمة من جذورها وداخل حدودها الجغرافية، وفي ذلك تشجيع على هجرة ونزوح المتضررين وخلق أزمات في كامل الإقليم (https://bit.ly/2RWMHn6)، خاصة فيما ارتبط بالأزمات الإنسانية الناتجة عن حروب ونزاعات، إذ يؤدي مثل هكذا نهج إلى خلق أقاليم للصراع المباشر وقد يذكي ذلك الصراع أكثر ويغير البنية الديمغرافية للأقاليم .

خاتمة

يعد العمل التعاوني التضامني من صميم الأساسيات التي نادى بها المجتمع الدولي وفي مقدمته هيئة الأمم المتحدة، التي نص ميثاقها في أحد مقاصدها "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، فالمساعدات الإنسانية في جوهرها وجدت لرفع القهر والضرر عن الإنسان بسبب كوارث طبيعية أو الناتج عن الحروب

والنزاعات، إلا أن هذا الكلام ليس بالمطلق أين اكتست المساعدات الإنسانية في حالات عديدة صفة المصلحة الضيقة على حساب الحفاظ على كرامة الإنسان، واستنادا على ذلك فالمساعدات الإنسانية ترتبط بأكثر من طرف، إذ يتعلق الأمر بموقع الإقليم المتضرر ضمن الوجود الجغرافي ومدى أهميته الجيوسياسية.

وفي جانب آخر تتعلق بطبيعة الكارثة إن كانت طبيعية أو ناتجة عن نزاعات وصراعات دولية، أين تخضع الأزمات الإنسانية الناتجة عن الوضعية الأخيرة بصورة أكبر للحسابات السياسية والتوازنات الإقليمية والدولية، كما ترتبط المساعدات الإنسانية بالمنظمات المشرفة عليها من حيث طبيعتها حكومية أو غير حكومية ومن حيث طبيعة تمويلها ودرجة استقلاليتها أو تبعيتها للدول، فغالبا ما ينظر للمساعدات الإنسانية بنوع من الشك والريبة ليس من حيث تمويلها وحسب، وإنما أيضا ما تعلق بطريقة توزيعها وكيفية التعامل مع الأزمات من حيث الشدة والامتداد.

للتخلص من احتمالية تسييس المساعدات الإنسانية المقدمة من قبل المنظمات الدولية يستلزم على هذه الأخيرة الالتزام بمبادئ القانون الإنساني الدولي المجسد في اتفاقيات جنيف والبروتوكولين المتممين لها 1977، كما لا يجب التعامل مع المساعدات الإنسانية وفق الخطاب الدولتي وما ارتبط بها من مصلحة وطنية وتحالف وغيرها من التعابير الواقعية، وعكس ذلك يجب أن تتولى المساعدات الإنسانية تنظيمات مدنية مستقلة عن الدول حتى تحقق الغاية من وجودها الحفاظ على الإنسان.

المراجع:

- القنطري، أبو القاسم علي. (2017). دور المنظمات الدولية في حل الأزمة الإنسانية بليبيا: 2011 -2016. النازحون في ليبيا،تحديات وحلول.ليبيا. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 4 جانفي 2017.
- يونس، عبير ربيع، (2017). آثار النزعة الأمنية على فاعلية المساعدات الخارجية. السياسة الدولية. العدد 207، المجلد 52.

- علي خالد، حنفي(2015). كيف واجهت الشبكات الإنسانية تسييس المساعدات؟. السياسة الدولية. العدد 202. المجلد 50.
- منصر، جمال(2008) تحولات في مفهوم الأمن... من الوطني إلى الإنساني. الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق (غير منشورة) .الجزائر. كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة قسنطينة، 29 -30 أفريل 2008.
- الكمالي، فاروق، سوق سوداء للمساعدات الإنسانية في اليمن، 6 ديسمبر2016 في الموقع: https://bit.ly/2T4wLwg
- محمد، خديجة عرفة ، مفهوم الأمن الإنساني و الاستخدامات المتناقضة للمفاهيم.في الموقع: https://bit.ly/2G2jIto 20 مارس 2018
- النشرة الإنسانية ليبيا، العدد 7، سبتمبر 2016. في الموقع: https://bit.ly/2QfFtKZ ، 22 مارس 2018.
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي، https://bit.ly/2Szr213 . 25/03/2018
- منظمات الإغاثة الدولية والاستعمار الجديد الصومال نموذجا. على الموقع: https://bit.ly/2RWMHn6. 2018/03/28.
- نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية 2017 اليمن. في الموقع: https://bit.ly/2StA7rX، 18 مارس 2018
- القمة العالمية للعمل الإنساني، المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في الموقع: https://bit.ly/2zKwO8P .18/03/2018/

- Amitav, Acharya, Human security. In: https://bit.ly/2G3odDT , 20/03/2018
- Annan, Kofi, Definitions of Human Security, United Nations Definitions, in: https://bit.ly/2rkN1wZ, 23/03/ 2018
- Responsibility of international organizations for human rights violations: the case of frontex in: https://bit.ly/2Syu8Cr, 23/03/2018
- What is Human Security? In:https://bit.ly/2G1If1G. 20/03/2018.